الحكومة نفت أن يكون السبب قصور استعدادها

العراق: إرجاء القمة العربية إلى أيار بسبب عواصف المنطقة

متابعة/ المدى

قالت وزارة الخارجية ان اجتماع وزراء الخارجية العرب الذي انعقد في القاهرة خرج بقرار أرجأ بموجبه انعقاد القمة العربية التي من المقرر أن يستضيفها العراق الى منتصف ايار المقبل كموعد اقصى.

وشدد وكيل وزير الخارجية للشؤون السياسية لبيد عباوي في تصريح لاذاعة العراق الحر على ان اسباب التأجيل جاءت على خلفية ما تمر به بعض البلدان العربية من اضطرابات جعلت من الصعوبة حضور قياداتها الى القمة، لذلك ارتأت الجامعة العربية تأجيل القمة حتى ذلك الموعد.

وفيما ابدت الحكومة العراقية امتعاضها جراء تأجيل موعد انعقاد القمة العربية ٢٣ الى منتصف ايار القادم كحد اقصى على ان تنعقد في العاصمة بغداد، نفى عباوي ما تناقلته بعض وسائل الاعلام العراقية والعربية من اخبار تحدث عن ان اسباب التأجيل جاءت لعدم تمكن العراق من استضافة هذه القمة، بسبب عدم الانتهاء من الاستعدادات، مشدداً على ان الاجتماع الذي ضم وزراء الخارجية العرب اكد على ان العراق لديه كل الاستعداد لاستضافة القمة.

وبالرغم من تأكيدات الحكومة على ان القمة المقبلة يجب ان تعقد في موعدها الجديد في العاصمة بغداد، الا ان الاحداث التي تعصف في معظم الدول العربية قد تجعل عقدها في القريب العاجل امر شبه مستحيل، في وقت يرى مراقبون ان من الضرورة عقدها باسرع وقت لمناقشة عدد من المتغيرات التي عصفت بالبلدان العربية والتي لا تزال تداعياتها قائمة حتى الان.

ويرى عميد كلية العلوم السياسية في جامعة بغداد الدكتور عامر حسن فياض انه في حال استمرار التصعيدات في تلك الدول فان التمثيل الرسمي في القمة سيختلف بشكل كبير عن القمم السابقة.

وكان العراق شكل عدة لجان لغرض الانتهاء من الاستعدادات الخاصة باستضافة القمة العربية التي ستمثل، في حال انعقادها في بغداد، الحدث الدولي الابرز منذ عام ٢٠٠٣، اذ شكلت امانة بغداد لجنة لتهيئة وتأمين المتطلبات الخاصة بعقد المؤتمر من خلال ابراز الواجهة العمرانية للعاصمة بغداد بما يتناسب ومكانتها ضمن عواصم المنطقة.

ويرى خبراء في القانون الدولي تحدثوا امس مع تلفزيون فرانس ٢٤ ان هناك موضوعا عقد القمة العربية وهو الاضطرابات التي حدثت في المنطقة العربية ، وتم الاتفاق على تأجيلها.

وقال ان العالم العربي سيظل يغلي حتى نهاية هذا العام على الأقل. لذا فإن موقف القمة أصبح مرهوناً باستقرار الأوضاع في الدول العربية.

وعلى ما يبدو فان الصورة تشير الى ان جميع الدول العربية تلهو حالياً بما يحدث لها. فالدول التي وقعت فيها اضطرابات لا تزال مضطربة، والدول التي تنتظر الاضطرابات لا تزال متوجسة. لذا فمن العبث البحث في عقد قمة، خاصة أن هذه الدول نفسها ستكون مُمثّلة فيها.

انعقاد القمة في العراق أو حتى في دولة عربية أخرى، مرهون باستقرار النظم العربية التي تشهد غلياناً كبيراً في هذه المرحلة. ولا أحد يستطيع أن يتوقع متى تستقر الأوضاع في العالم العربي.

وأرجئت القمة إلى موعد تقريبي، لكن لا أحد يعلم ما إذا كانت الأوضاع ستكون قد استقرت في شهر أيار المقبل.

النجيفي يقول إن الحكومة مسؤولة عن الخدمات

نينوى ترفض دعوة البرلمان لحل المجلس

متابعة/ المدى

رفض مجلس محافظة نينوى، أمس الخميس، دعوة مجلس النواب لحل مجالس المحافظات واجراء انتخابات مبكرة لها، لأنها سوف تتعرض للغبن وتضييع انجازاتها التي حققتها طوال المرحلة السابقة من مشاريع خدمية واقتصادية وصناعية وغيرها.

وقال رئيس مجلس نينوى جبر العبد ربه لوكالة كردستان للانباء اننا "نرفض بشدة دعوة رئيس مجلس النواب العراقي اسامة النجيفي بحل مجالس المحافظات واجراء انتخابات مبكرة لتلك المجالس".

واضاف العبد ربه "غالبية مطالب المتظاهرين خارج صلاحيات المجالس" مبيناً ان "المحتجين لم يطالبوا بحل المجالس بل كانت مطالبهم واضحة تدعو الى تنفيذ الخدمات وتحسينها ولاسيما الكهرباء، فضلاً عن توفير فرص العمل، ومفردات البطاقة التموينية، واطلاق سراح المعتقلين، والقضاء على الفساد المالي والاداري".

واشار العبد ربه إلى ان "الحكومة المحلية كانت قد انجزت مشاريع عدة، ونجحت بصرف موازنتها، وتوجهت الى مجلس النواب بمطالب كثيرة لمحافظة نينوى، منها صرف رواتب عقود اسناد نينوى، وتخصيص ٣٠٠ درجة وظيفية لمواطني المحافظة".

وكان رئيس مجلس النواب العراقي اسامة النجيفي، قد دعا الأحد الماضي، "الحكومة العراقية ومجلس النواب والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات إلى اجراء انتخابات مبكرة لمجالس المحافظات والأقضية والنواحي خلال ثلاثة أو أربعة أشهر"، مؤكدا على ان "النواب سيعمل على تعديل قانون انتخابات مجالس المحافظات خلال الأيام القليلة المقبلة".

وشدد النجيفي على "ضرورة إجراء انتخابات جديدة كي يختار الشعب من يراه قادرا على ادارة اموره في جميع المحافظات"، لافتا الى ان "الانتخابات ستجري ضمن المعايير الدولية وبرقابة قضائية لتستوفي كل الشروط المناسبة سواء للمحافظين أو مجالس المحافظات أو مديري الأقضية والنواحي ومجالسها وتكون برغبة الشعب وباختيارهم الكامل".

وتشهد غالبية مدن العراق منذ أيام تظاهرات احتجاجا على تردي الخدمات والأمن في البلاد، للمطالبة بتحسين الخدمات، وزيادة ساعات تجهيز الكهرباء، والمطالبة بإيصال تجهيز مواد البطاقة التموينية بصورة منتظمة، وإيجاد حلول ناجعة للقضاء على البطالة، وحل وإقالة بعض المحافظين والمجالس.

وعمت تظاهرات شعبية حاشدة مدن العراق يوم الجمعة الماضي، تخللتها أعمال عنف وشغب أودت بحياة أكثر من عشرة وإصابة آخرين، في حين يرى مراقبون بان هذه التظاهرات "أسقطت" كل المراهنات التي توقعت انضواء التظاهرة تحت لواء النظام السابق او الجهات المسلحة والتي خرج فيها العراقيون بجميع طوائفهم وانتماءاتهم.

وبحسب مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك، تويتر) فأن ساحة التحرير وسط العاصمة بغداد ستحتضن بعد اليوم الجمعة تظاهرة ثانية لمثقفين ومنظمات مدنية وتجمعات شبابية، للمطالبة بإجراء حزمة من الإصلاحات الخدمية.

وكان محافظ نينوى اكد أن مطالب المتظاهرين الذين خرجوا في جمعة الغضب، تتعلق بأداء الحكومة.

وقال النجيفي في تصريح "أرفض بشدة طلب المالكي بتقديم استقالتي من منصبي كمحافظ نينوى". وأضاف أن "أكثر من نحو نصف مليون مواطن موصلي انتخبني وبإرادتهم في انتخابات مجالس المحافظات عام ٢٠٠٩". وتابع "إقالة المحافظ ليس من صلاحية رئيس الوزراء، بل من صلاحية مجالس المحافظات سواء في نينوى أو المحافظات الأخرى".

وأردف قائلاً "مجلس محافظة نينوى هو من اختارني ورشحني لمنصب محافظ بانتخابات كانت نزيهة وليست مدسوسة من قبل أعضاء أو أحزاب سياسية أخرى".

وأضاف "إذا كان طلب المالكي تقديم استقالتي من منصب محافظ نينوى بسبب الإخفاقات والمظاهرات الجماهيرية التي حدثت الجمعة الماضية في نينوى وبقية المحافظات، فإن ٩٠٪ من مطالب الجماهير كانت تتعلق بالحكومة المركزية وليس باستقالة المحافظين من مناصبهم".

وتساءل النجيفي: "لماذا لا تنفذ الحكومة مطالب الجماهير العراقية في كل المحافظات، وأبرزها إطلاق سراح السجناء والمعتقلين وتوفير الخدمات وفرص العمل وتوزيع المواد الغذائية وزيادة رواتب الموظفين التي هي من أبرز واجبات الحكومة وأعضاء البرلمان العراقي".

زعيم العراقية يتجول في النجف

دولة القانون: لا علاقة لنا بانسحاب علاوي من مجلس السياسات

متابعة/ المدى

اعتبر عضو في التحالف الوطني القيادي في ائتلاف دولة القانون، أمس الخميس، أن انسحاب زعيم القائمة العراقية إياد علاوي من المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية شان داخلي لا علاقة للتحالف الوطني به.

وقال علي كردي الحسيني لوكالة كردستان للانباء أن "الموقف الرسمي للتحالف الوطني حول انسحاب إياد علاوي من رئاسة المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية سيصدر عبر طرقه المعهودة والمعروفة".

وتصاعدت حدة الخلافات بين دولة القانون والقائمة العراقية على خلفية اتهام الأخيرة للتحالف الوطني بالتنصل عن الاتفاقيات السياسية من خلال رفض التصويت على قانون المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية داخل مجلس النواب.

وأضاف الحسيني أن "العملية السياسية مبنية على أساس التفاهم والتوافقات التي تم العمل بها جميعا، ولا يوجد أي تقصير من قبلنا أو أي طرف في التحالف الوطني حول مجلس السياسات".

وأوضح أن "أي طرف إذا أراد الانسحاب من موقع معين أو ان يستبدل شخصاً بشخص آخر فهذا شان داخلي خاص به وليس لدينا أي اعتراض عليه"، مبيناً أن "التحالف الوطني مع العملية السياسية".

تجدر الإشارة إلى ان بعض وسائل الإعلام نشرت خبرا مفاده ان زعيم القائمة العراقية إياد علاوي انسحب من منصب رئيس مجلس السياسات الإستراتيجية وعين شخصاً اخر بديلا عنه بسبب عدم تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في المؤتمر الذي عقد باربيل ودعا إليه رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني حول صلاحيات المجلس.

وهددت القائمة العراقية باتخاذ خيارات عدة فيما لو لم يتم الالتزام بما تم الاتفاق عليه قبيل تشكيل الحكومة، منها أن يكون رئيسها إياد علاوي رئيساً للمجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية وليس امينا عاما له.

واتفق قادة الكتل السياسية العراقية في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي على مبادرة رئيس إقليم كردستان العراق، مسعود بارزاني، التي ركزت على تجديد ولاية رئيس الوزراء نوري المالكي، واستحداث منصب رئيس المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية العليا على أن يرأسه زعيم القائمة إياد علاوي.

وأفضت مبادرة رئيس الإقليم إلى تشكيل حكومة الشراكة الوطنية، لكن مجلس السياسات الإستراتيجية لم يتشكل بعد، بسبب خلافات حول الصلاحيات التي ستمنح له.

وصل زعيم القائمة العراقية إياد علاوي امس الخميس إلى مدينة النجف للقاء زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر ومناقشة الاوضاع في البلاد بعد قرار الاول تخليه عن منصب رئيس مجلس السياسات الاستراتيجية المتفق عليه في اطار اتفاقات اربيل بين المالكي وعلاوي وبارزاني.

وتأتي هذه الزيارة بعد ساعات من إعلان تخلي علاوي عن رئاسة مجلس السياسات الاستراتيجية العليا بسبب ما وصف بمماطلة رئيس الحكومة نوري المالكي في تنفيذ الاتفاق المبرم برعاية رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني في هذا المجال.

وقال مصدر في محافظة النجف إن زعيم علاوي وصل إلى المدينة للقاء الصدر، وكذلك المرجع الديني محمد سعيد الحكيم لتقديم تعازيه له بوفاة المرجع الديني محمد علي الحكيم.

وأضاف المصدر، الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "مباحثات علاوي مع الصدر ستتناول التطورات في البلاد وأداء رئيس الحكومة نوري المالكي بشأن الإصلاحات والاتفاقات السياسية الموقعة بين الأطراف الممثلة في الحكومة بشان حكومة الشراكة الوطنية".

بغداد تحمّل القاعدة المسؤولية

تقرير دولي: العراق ثالثاً في لائحة قمع الأقليات

متابعة/ المدى

أصدرت المجموعة الدولية لحقوق الأقليات العالمية احدث تقرير سنوي لها مؤخرا حول الدول التي تتعرض الأقليات فيها لخطر حقيقي، وجاء العراق في المركز الثالث بعد الصومال والسودان من ناحية استمرار انتهاكات حقوق الأقليات وتعرضهم لعمليات قتل.

الحكومة العراقية وعلى لسان مدير عام دائرة رصد الأداء والحقوق في وزارة حقوق الإنسان كامل أمين لم تعترض على ما جاء في تقرير المنظمة الدولية، إلا أنها أشارت الى ان تردي واقع الأقليات لم يكن بسبب الإجراءات الحكومية وإنما نتيجة استهدافهم من قبل الجماعات المسلحة.

وبالرغم من التطمينات والإجراءات الحكومية إلا ان العديد من الأسر المسيحية لا تزال مستمرة في مغادرة مناطقها في وسط وجنوب وشمال العراق باتجاه إقليم كردستان أو خارج البلاد بحسب رئيس أوقاف المسيحيين والديانات الأخرى عبد الله النوفلي عازيا السبب الى عدم ثقة المسيحيين بالخطوات التي اتخذتها الحكومة العراقية لحمايتهم.ويشير النوفلي لإذاعة العراق الحر الى ان غياب التشريعات التي تحمي المسيحيين والديانات الأخرى ووجود تشريعات أخرى تحد من حريتهم في ممارسة حياتهم كان سببا آخر يجعلهم يغادرون العراق.

من جهته يعزو النائب الايزيدي في البرلمان العراقي أمين فرحان ججو استمرار الانتهاكات بحق الأقليات في العراق الى عدم وجود نية حقيقية من قبل الحكومة العراقية والقوى السياسية لوضع حد للتجاوزات التي تعاني منها الأقليات في العراق.

الى ذلك يقر مدير عام دائرة رصد الأداء والحقوق في وزارة حقوق الإنسان كامل أمين بضرورة ان تأخذ الحكومة العراقية على عاتقها توفير مناخات أكثر أمنا لعيش الأقليات في العراق، لافتا الى وجود مساع من قبل الحكومة وبالتنسيق من الاتحاد الأوربي والمنظمات الدولية لتحسين واقع الأقليات في البلاد.

من جانبه، نفى النائب في البرلمان علي الشلاه والقيادي بدولة القانون وجود «عنف أو اضطهاد سياسي منظم ومقصود سواء ضد الأقليات الدينية أو العرقية أو النساء في العراق، مشيرا إلى وجود ما سماه العنف المجتمعي الذي يمارس ضد المرأة في أوساط اجتماعية تعبر عن نمط من الثقافة يحتاج إلى وقت طويل للتخلص منها.

وقال الشلاه، تعليقا على التقرير الأخير الذي أصدرته منظمة هيومان رايتس ووتش: إنه في الوقت الذي يقع فيه حيف كبير في الكثير من الأوساط الاجتماعية في مجتمعنا إلا أن معايير (هيومان رايتس ووتش) بالنسبة لقضية الاضطهاد الذي تعانيه المرأة يمكن أن تصل إلى حد كونها محجبة أم لا، بينما هذا الأمر لا يعتبر كذلك في الكثير من المجتمعات ومنها مجتمع محافظ مثل المجتمع العراقي». أما فيما يتعلق بما تشير إليه المنظمة بخصوص اضطهاد الأقليات فإن هذا الاضطهاد، كما يشير الشلاه «ليس سياسيا يمكن أن تقوم به جهات حكومية رسمية بل هو ناتج عن قوى إرهابية تريد إفراغ العراق من الأقليات، خصوصا المسيحيين، وبالتالي فإن العراقيين سواء أكانوا جهات حكومية أم مواطنين عاديين ليسوا طرفا في أمر هذا الاضطهاد». وكشف الشلاه عن وجود «تعليمات لدى الجهات الرسمية بعد حادثة كنسية النجاة باستثناء المسيحيين من الكثير من الضوابط، وذلك من أجل التخفيف عن معاناتهم وتعبيرا عن التعاطف معهم من قبل الجهات الرسمية والشعبية». وأشار الشلاه إلى أن «هذه التقارير ستظل تتواتر ما دامت في العراق شفافية حيث لا توجد قيود على أي منظمة أو جهة يمكن أن تسأل هذا المواطن أو ذاك عما يراه ويحسه»، مشيرا إلى أن «العنف المجتمعي يتطلب وقفة جادة من قبل المثقفين ومنظمات المجتمع المدني والنقابات للقيام بحملات توعية وتثقيف بهذا الاتجاه».

كان تقرير لمنظمة «هيومان رايتس ووتش» قد أفاد بأن انتهاكات حقوق الإنسان لا تزال شائعة في أنحاء العراق وتزداد سوءا بالفعل بحق النساء والأقليات بعد مرور ٨ سنوات من الإطاحة بصدام حسين.

وأجرت المنظمة بحوثها في ٧ مدن في شتى أنحاء العراق في نيسان ٢٠١٠ وانتهت إلى أنه مع استمرار العنف والجريمة في العراق فإن انتهاكات حقوق الإنسان تقع بوفرة، حسبما أفادت وكالة الصحافة الفرنسية. كما أشار تقرير المنظمة إلى أن الصحافيين يتعرضون للمضايقة والاعتداء من قوات الأمن والسياسيين، كما يتعرض المعتقلون بانتظام إلى سوء معاملة من أجل انتزاع الاعترافات.

وقال جو ستورك، نائب مدير قسم الشرق الأوسط في المجموعة، ومقرها نيويورك: «اليوم يقف العراق على مفترق الطرق: إما أن يتبنى مبادئ إجراءات التقاضي السليمة وحقوق الإنسان، وإلا فهو في خطر التحول إلى دولة بوليسية». وأضاف: «بعد ٨ سنوات من الغزو الأميركي، فالحياة في العراق تتدهور بالنسبة للنساء والأقليات، بينما الصحافيون والمحتجزون يواجهون انتهاكات حقوقية جسيمة». ووجدت المنظمة أن حقوق العراقيين تنتهك مع الإفلات من العقاب. ورأى التقرير أن حالة المرأة العراقية قد تدهورت على وجه الخصوص، مشيرا إلى أن النساء في العراق كنّ يتمتعن بأعلى مستويات تدابير الحماية الحقوقية والمشاركة الاجتماعية في المنطقة قبل عام ١٩٩١.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/
دمشق/ بيروت/ القاهرة/
قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada
Establishment for Mass
Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون